



ميزانية

المملكة العربية السعودية

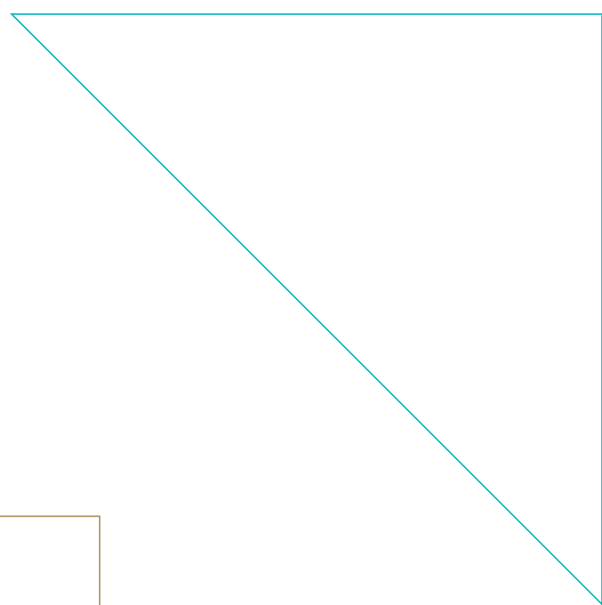
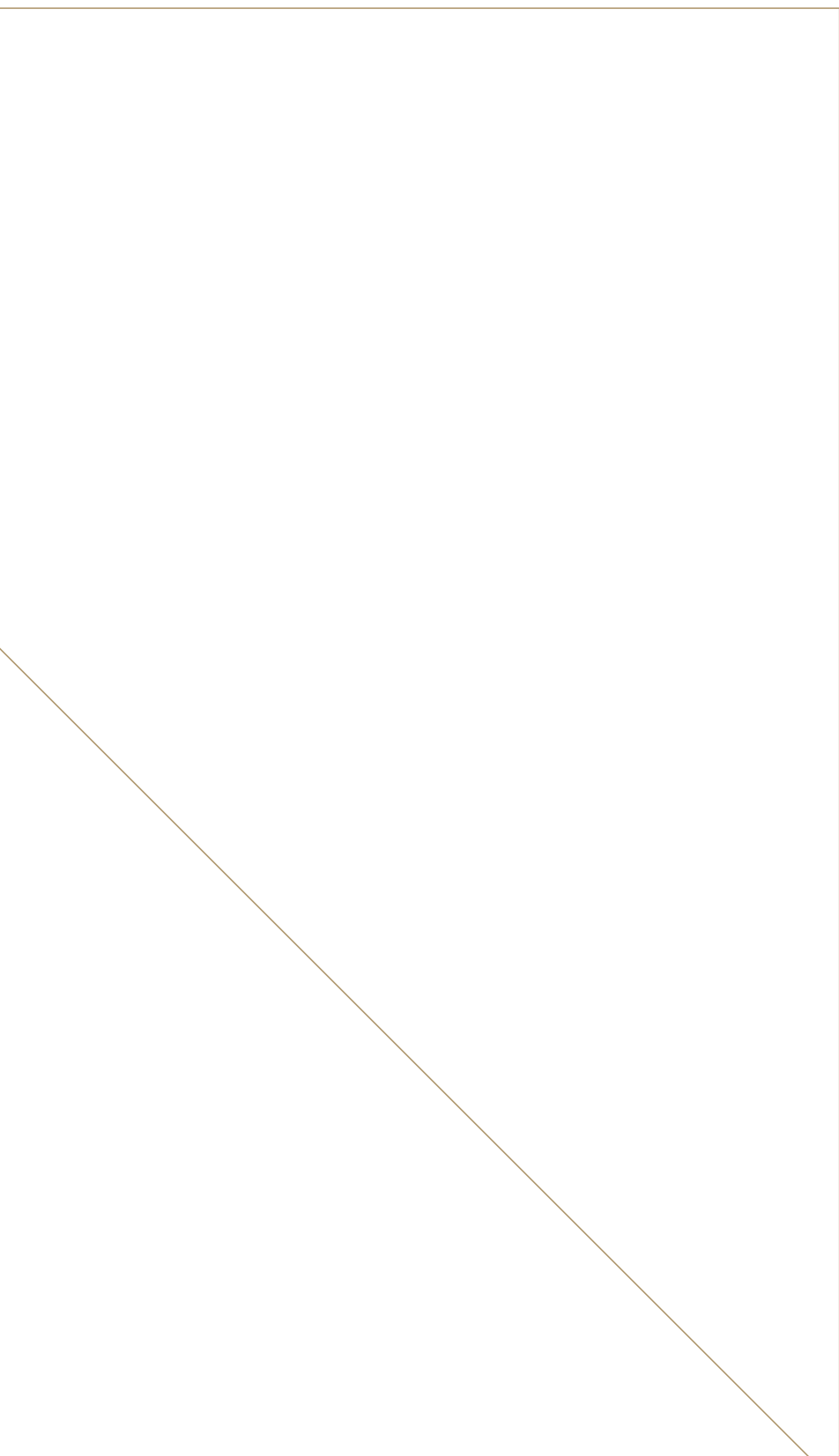
2017

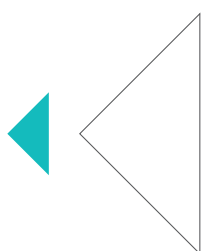


نسخة
البيان العام

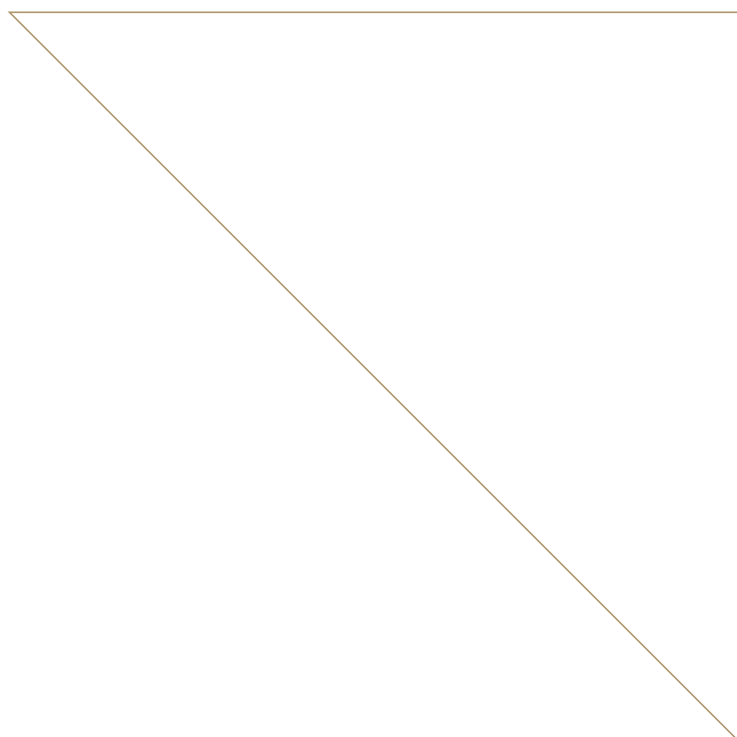
المحتويات

4	التطورات الاقتصادية
6	الاقتصاد العالمي
7	الاقتصاد المحلي
10	النتائج الفعلية للسنة المالية 1437/1438 (2016م)
12	الإيرادات
14	المصرفيات
16	تمويل عجز الميزانية
18	ميزانية السنة المالية القادمة 1438/1439 (2017م)
28	التوجهات المالية والتوقعات
28	نظرة عامة
28	توجهات المالية العامة متوسطة الأجل
30	الإصلاحات المالية والهيكلية
30	تحديث إصلاحات ذُكرت في بيان وزارة المالية 2016م
37	إصلاحات هيكلية أو إدارية جديدة للسنة المالية القادمة 2017م





التطورات الاقتصادية



التطورات الاقتصادية

الاقتصاد العالمي:

يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينمو للاقتصاد العالمي بنسبة (3.1) في المئة بنهاية عام 2016م، و(3.4) في المئة بنهاية عام 2017م. ويشير الصندوق إلى أن معدل أسعار النفط المتوقعة في عام 2017م سيكون عند مستوى (50.6) دولاراً أمريكياً. وتتوقع منظمة أوبك أن يكون معدل الطلب العالمي على النفط بمقدار (95.3) مليون برميل يومياً، بنسبة زيادة في معدل الطلب العالمي (1.3) في المئة تقريباً في عام 2016م، وبنسبة (1.1) في المئة في عام 2017م، مقارنة بارتفاع بنسبة (4) في المئة خلال عام 2015م.

البند	2015م	2016م	2017م
نمو للاقتصاد العالمي ¹	3.1 %	3.1 %	3.4 %
معدل أسعار النفط (دولار أمريكي) ¹	\$ 50.8	\$ 43	\$ 50.6
معدل الطلب العالمي على النفط (مليون برميل يومياً) ²	93	94.2	95.3
نسبة الزيادة في معدل الطلب العالمي على النفط	4.0 %	1.3 %	1.1 %

2016

3.1 %

نمو الاقتصاد العالمي

\$ 43

معدل أسعار النفط

94.2

معدل الطلب العالمي على النفط (مليون برميل يومياً)

1.3 %

نسبة الزيادة في معدل الطلب العالمي على النفط

1 صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2016م

2 منظمة أوبك

الاقتصاد المحلي:

يُعدّ اقتصاد المملكة من أكبر الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إذ يمثل ما نسبته (25) في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة³. وقد تضاعف حجم اقتصاد المملكة حتى أصبح من أكبر عشرين اقتصاداً في العالم مرتفعاً من المرتبة السابعة والعشرين عام 2003م. وبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي للمملكة على مدى العقد الماضي (4) في المئة سنوياً، واستثمرت الحكومة (1.7) ترليون ريال في المشاريع الرأسمالية المتمثلة بقطاعات البنية التحتية والتعليم والصحة.

من المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لهذا العام 1438/1437 (2016م) بالأسعار الثابتة (2010=100) (2,581) مليار ريال وفقاً لتقديرات الهيئة العامة للإحصاء، بارتفاع بنسبة (1.40) في المئة، وأن ينمو القطاع النفطي بنسبة (3.37) في المئة، والقطاع الحكومي بنسبة (0.51) في المئة والقطاع الخاص بنسبة (0.11) في المئة، وقد حقق نشاط تكرير الزيت نمواً قدره (14.78) في المئة كأعلى معدل نمو ضمن الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

أما معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص غير النفطي الذي يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل فمن المتوقع أن يشهد ارتفاعاً نسبته (0.99) في المئة في عام 1438/1437 (2016م) مقارنة بما كان عليه في العام السابق وذلك وفقاً لتقديرات الهيئة العامة للإحصاء.

ولارتباط اقتصاد المملكة القوي بالنفط، أدى انخفاض أسعار النفط خلال العامين الماضيين إلى حدوث عجز كبير في الميزانية الحكومية، وأثر سلباً في تصنيف المملكة.



%1.4

نسبة نمو
الناتج المحلي الإجمالي في
عام ٢٠١٦م



% 3.37

نسبة نمو
الناتج المحلي للقطاع
النفطي

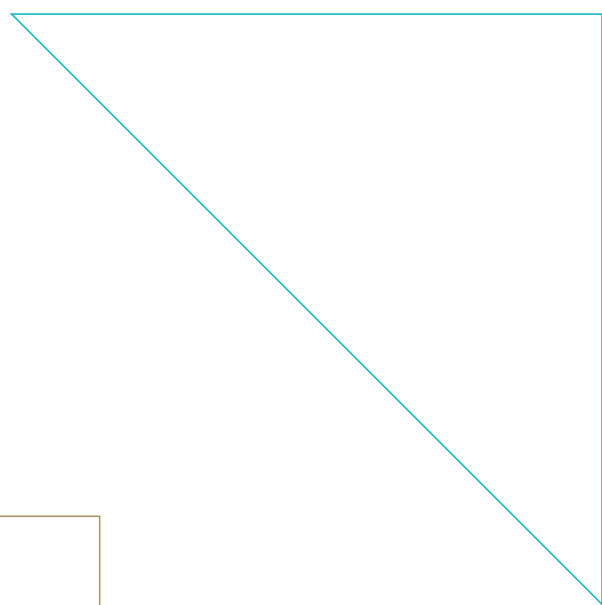
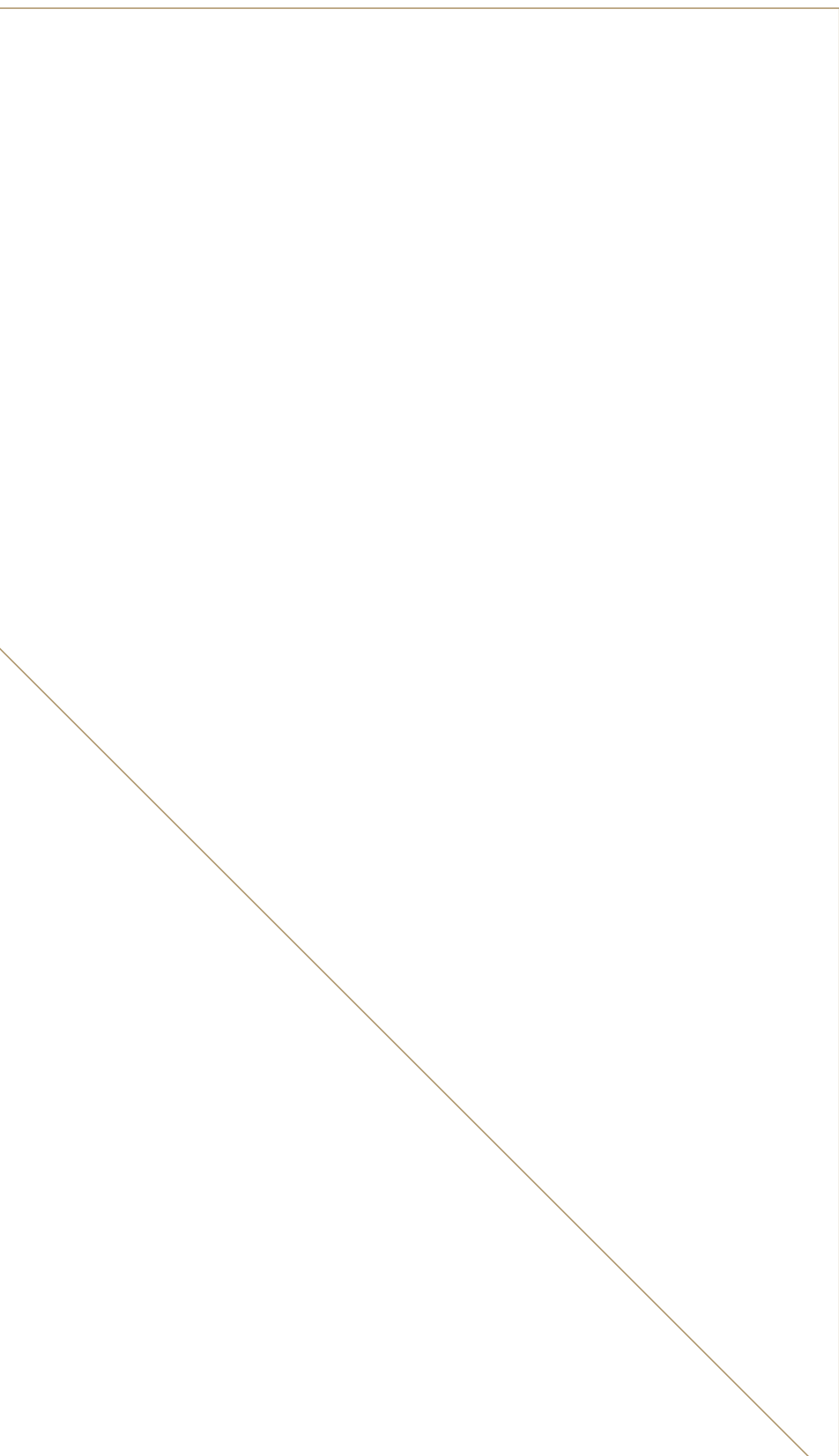
وبالنسبة إلى التضخم، كما أظهر الرقم القياسي لتكلفة المعيشة - وهو أهم مؤشرات المستوى العام للأسعار - ارتفاعاً نسبته (3.4) في المئة خلال العام الجاري 2016م طبقاً لسنة الأساس (2007م) مقارنة بما كان عليه في عام 2015م.

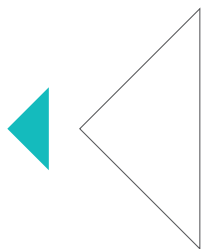
تهدف السياسة المالية في المملكة إلى تقوية وضع المالية العامة ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي وتهدف إلى الوصول إلى ميزانية متوازنة بحلول 2020 وفقاً لتوجهات رؤية المملكة 2030 وبرامجها التي منها برنامج التحول الوطني 2020 للجهات الحكومية المختلفة وبما يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي وتدفق الاستثمارات الأجنبية وتعزيز نمو القطاع الخاص.



% 3.4

ارتفاع نسبة تكلفة المعيشة
خلال العام الجاري 2016م





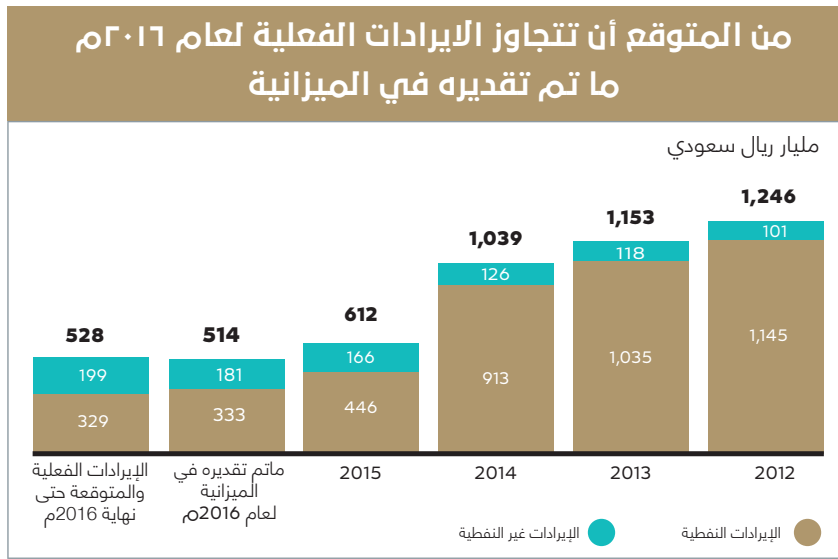
النتائج الفعلية للسنة المالية ١٤٣٧/١٤٣٨ (م٢٠١٦)

النتائج الفعلية للسنة المالية⁴ ١٤٣٧/١٤٣٨ (٢٠١٦م):

الإيرادات

يتوقع أن يصل إجمالي الإيرادات لعام 2016م إلى (528) مليار ريال بزيادة (2.7) في المئة عما كان مقدراً في الميزانية البالغ (514) مليار ريال. كذلك يتوقع أن تبلغ الإيرادات غير النفطية (199) مليار ريال مقارنة بـ (181) مليار ريال⁵ المقدرة ضمن ميزانية هذا العام.

الإيرادات النفطية وغير النفطية للسنوات المالية السابقة والسنة الحالية للمقارنة



528

199

329

ما تم تقديره في
الميزانية
لعام 2016م

بلغت الإيرادات غير النفطية 199 مليار ريال وهو تقريبا ضعف العام 2012م، وتشكل اليوم نسبة 38% من إجمالي الإيرادات

4 قُدرت النتائج للسنة المالية بناءً على المصروفات الفعلية من يناير إلى نوفمبر والتقديرات لشهر ديسمبر

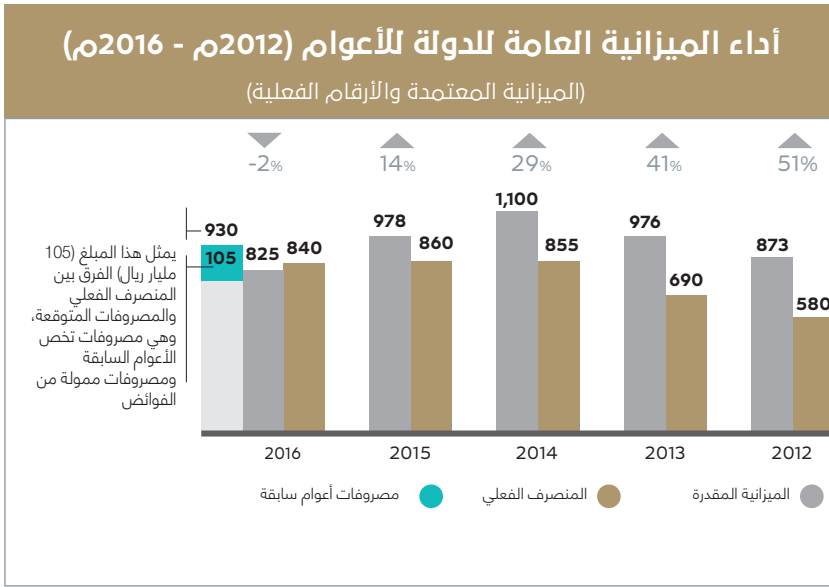
5 جميع الإيرادات المتوقعة تشمل الزكاة المقدرة بـ (14) مليار ريال لعام 2016م

**الإيرادات الفعلية والمتوقعة بنهاية السنة المالية
الحالية 1438/1437م مقارنة بالسنة المالية
السابقة 1437/1436 (2015م)**

اسم الحساب	الإيرادات الفعلية للسنة المالية السابقة 1437/1436 (2015م) (مليون ريال)	الإيرادات المتوقعة بنهاية السنة المالية الحالية 1438/1437 (2016م) (مليون ريال)
الرسوم الجمركية	25,940	20,800
العوائد المتحققة من مؤسسة النقد	35,400	62,200
مبيعات السلع والخدمات	15,100	14,100
رسوم المنتجات النفطية	16,200	15,500
العوائد المتحققة من صندوق الاستثمارات العامة	15,000	15,000
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	14,600	14,500
الغرامات والجزاءات والمصادرات	9,200	7,500
الضرائب على التأشيرات	7,100	7,900
حصص الحكومة من الاتصالات	3,700	4,800
رسوم التبغ	60	4,800
رسوم استخدام الطيف الترددي	500	500
الإيرادات المتنوعة غير المصنفة في مكان آخر	8,450	1,800
المقابل المالي للتعدين	550	600
العوائد المتحققة من الجهات الأخرى	0	15,000
ضريبة المشروبات الغازية والطاقة	0	0
الزكاة	14,100	14,000
إجمالي الإيرادات غير النفطية	165,900	199,000
إجمالي الإيرادات النفطية	446,439	329,000
إجمالي الإيرادات	612,339	528,000

المصروفات

يتوقع أن تبلغ المصروفات الحكومية لعام 2016 (825) مليار ريال بعد استبعاد ما يخص الأعوام الماضية من نفقات غير معتمدة بالميزانية بانخفاض يعادل (1.8) في المئة مقارنة بما صدرت به ميزانية 2016م البالغ (840) مليار ريال، وهي أقل بـ (15.6) في المئة من مصروفات السنة الماضية التي بلغت (978) مليار ريال. وكان السبب الرئيس في هذا الانخفاض تراجع وتيرة الصرف على المشاريع بناء على الإجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال العام بهدف ضبط الانفاق ومراجعة المشاريع القائمة والجديدة مع الحرص على الاستمرار في صرف المستحقات المالية للمقاولين والموردين والأفراد؛ ويبلغ إجمالي المصروفات بما فيها مصروفات المستحقات والتي استُبعدت للمقارنة بما صدرت به الميزانية (930) مليار ريال⁶.



825

قيمة الإنفاق 2016م
(مليار ريال سعودي)

930

إجمالي الإنفاق بعد تسوية
جميع الدفعات المستحقة
(مليار ريال سعودي)

6 هذا الاستبعاد ضروري للحكم على أداء الميزانية الفعلية دون تحميلها بمبالغ تخص أعوام سابقة وإن كانت محسوبة ضمن الانفاق.

الموازنة العامة للملكة العربية السعودية ٢٠١٧م

(مليار ريال)	
528	الإيرادات المتوقعة للسنة المالية الحالية 1438/1437 (م2016)
825	صافي الإنفاق المتوقع للسنة المالية الحالية 1438/1437 (م2016)
-297	العجز المتوقع للسنة المالية الحالية 1438/1437 (م2016)
80	إنفاق يخص السنة المالية السابقة 1437/1436 (م2015)
25	إنفاق يخص مشاريع الفائض (النقل العام والإسكان بشكل رئيس)
105	صافي الإنفاق على مصروفات متأخرة للسنوات الماضية
825	صافي الإنفاق المتوقع للسنة المالية الحالية 1438/1437 (م2016)
930	إجمالي الإنفاق المتوقع حتى نهاية السنة المالية الحالية 1438/1437 (م2016)، متضمناً مصروفات متأخرة للسنوات الماضية تم دفعها

تمويل عجز الميزانية والدين العام

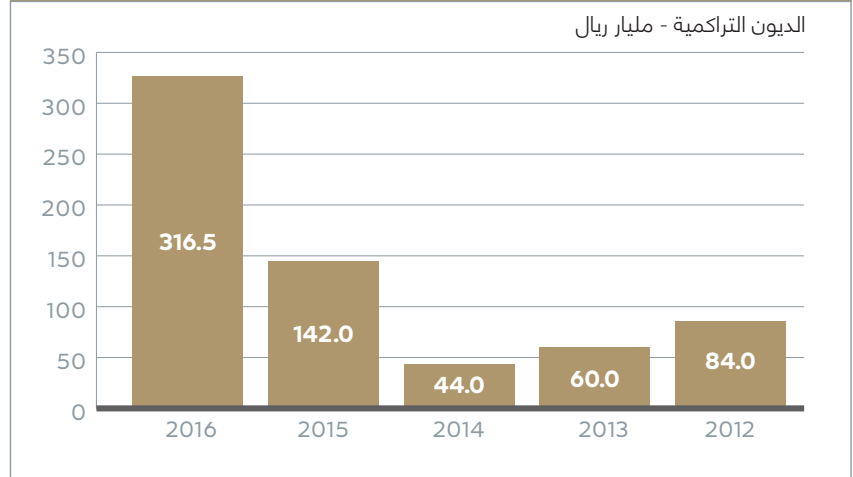
نظراً إلى التدابير المتخذة في مجال الانفاق التي مكّنت من خفضه بأقل من المقدّر بالميزانية، يتوقع أن ينخفض العجز عام 2016م ليصل إلى (297) مليار ريال بعد أن وصل إلى أعلى مستوياته عام 2015م بنحو (366) مليار ريال، وقد مُوّل العجز من خلال الاقتراض من الأسواق المحلية والدولية. حيث بلغ إجمالي الإصدارات لأدوات الدين المحلية والخارجية والقروض خلال السنة المالية الحالية 1438/1437 (2016م) ما مجموعه (200.1) مليار ريال. ويتوقع أن يصل إجمالي حجم الدين العام في نهاية السنة المالية الحالية 1438/1437 (2016م) إلى ما يقارب (316.5) مليار ريال⁷ يمثل ما نسبته (12.3) في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة المتوقع لعام 2016م، كذلك يتوقع أن تبلغ خدمة الدين العام المسددة خلال السنة المالية الحالية (5.4) مليار ريال، في حين يتوقع أن تبلغ خدمة الدين للسنة المالية القادمة (9.3) مليار ريال. وتم تمويل باقي العجز بالسحب من الاحتياطي العام للدولة.

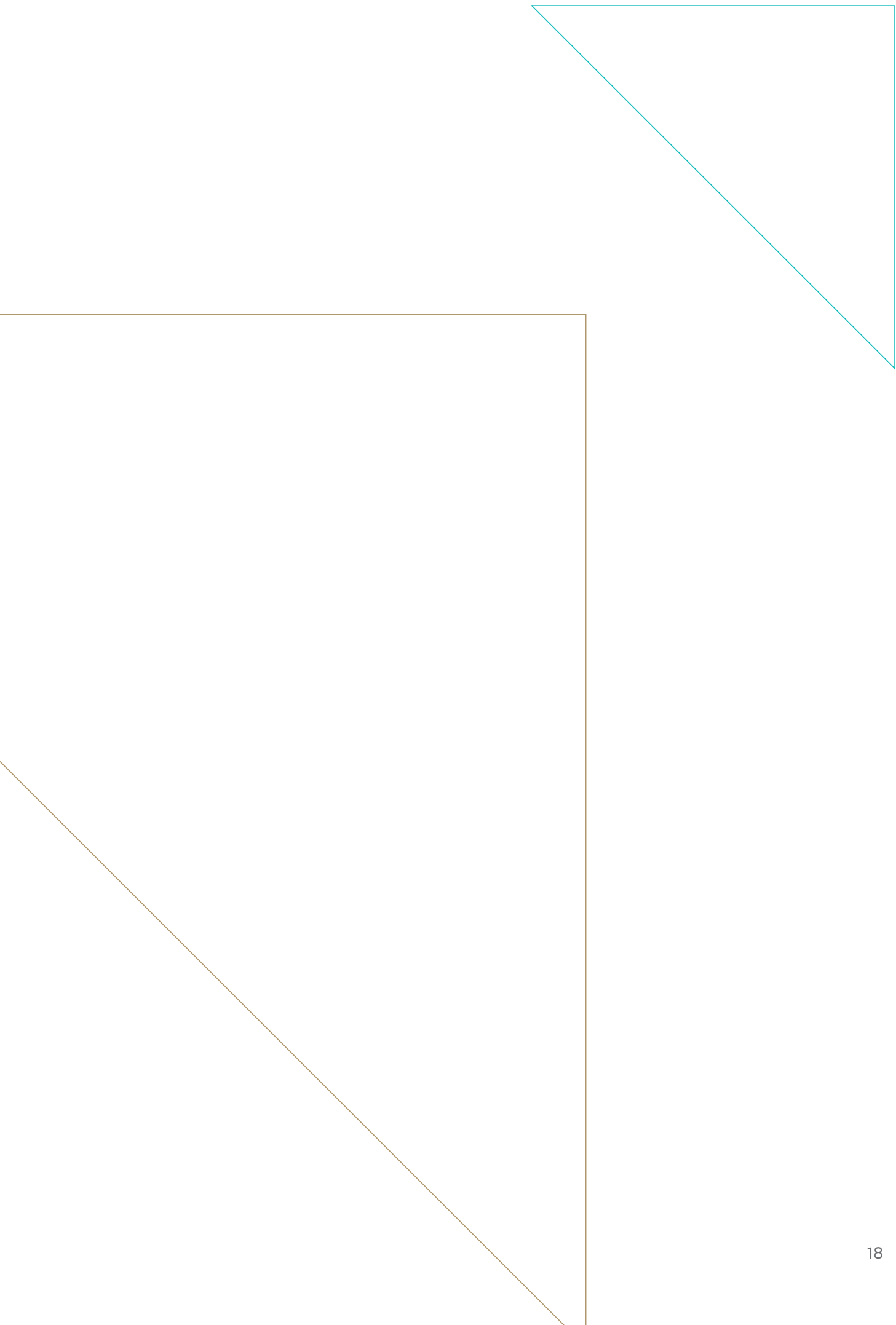
يوضح الجدول والرسم البياني أدناه حجم الدين العام المحلي والخارجي القائم بنهاية السنة المالية الحالية 1438/1437 (2016م):

الدين العام	حجم الدين العام (مليار ريال)
الدين العام المحلي	213.4
الدين العام الخارجي	103.1
إجمالي حجم الدين العام	316.5

7 تم سداد مبلغ 25.8 مليار ريال من أصل الدين خلال السنة المالية الحالية 1438/1437 (2016)

تطور حجم الدين العام من عام 2012م إلى عام 2016م







ميزانية السنة المالية القادمة ١٤٣٩/١٤٣٨ (م٢٠١٧)

ميزانية السنة المالية القادمة ١٤٣٩/١٤٣٨ (٢٠١٧م):

تأتي ميزانية هذا العام (2017م) لتمثل مرحلة مهمة من مراحل التنمية الاقتصادية في المملكة إذ سبق أن أقر مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها يوم الاثنين الثامن عشر من شهر رجب لعام 1437 الموافق 25 أبريل 2016م برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - رؤية المملكة 2030م، وكلف مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بوضع الآليات والترتيبات اللازمة لتنفيذ هذه الرؤية ومتابعة ذلك، وأن تقوم الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى - كل فيما يخصه - باتخاذ ما يلزم لتنفيذ هذه الرؤية. وقد وجه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله ورعاه - كلمة بهذه المناسبة للمواطنين أكد فيها أن هذه الرؤية لتحقيق ما يأمله من أن تكون بلادنا - بعون من الله وتوفيقه - نموذجاً للعالم على جميع المستويات، مؤملاً من جميع المواطنين العمل معاً لتحقيق هذه الرؤية الطموحة.

وانسجاماً مع «رؤية المملكة 2030م» أعيدت هيكلة بعض الوزارات والأجهزة والمؤسسات والهيئات العامة بما يتوافق مع متطلبات هذه المرحلة، ويحقق الكفاءة والفاعلية في ممارسة أجهزة الدولة لمهامها واختصاصاتها على أكمل وجه، ويرتقي بمستوى الخدمات المقدمة للمستفيدين وصولاً إلى مستقبل زاهر وتنمية مستدامة.

واحتوت الرؤية على عدد من الأهداف الإستراتيجية، والمستهدفات، ومؤشرات لقياس النتائج، والالتزامات الخاصة بعدد من المحاور، والتي يشترك في تحقيقها كل من القطاع العام والخاص وغير الربحي. وأقر مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية إطار حوكمة فاعل ومتكامل بهدف ترجمة هذه الرؤية إلى برامج تنفيذية متعددة، يحقق كل منها جزءاً من الأهداف الإستراتيجية والتوجهات العامة للرؤية. وتعتمد تلك البرامج على آليات عمل جديدة تتناسب مع متطلبات كل برنامج ومستهدفاته محددة زمنياً، وستطلق هذه البرامج تبعاً وفق المتطلبات اللازمة وصولاً لتحقيق «رؤية المملكة العربية السعودية 2030م».

وفي هذا الصدد قام المجلس بتأسيس عدد من الأجهزة الممكنة والداعمة لإطلاق هذه البرامج ومتابعتها وتقييمها وتحديد الفجوات فيها وإطلاق برامج إضافية مستقبلاً، ومنها مكتب الإدارة الإستراتيجية والمركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة، ومركز الإنجاز والتدخل السريع، ووحدة تنمية الإيرادات غير النفطية، ومكتب ترشيد الانفاق، ومكتب إدارة المشروعات في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. وقد أطلق برنامج التحول الوطني على مستوى 24 جهة حكومية قائمة على القطاعات الاقتصادية والتنموية في العام الأول للبرنامج. ويحتوي البرنامج على أهداف إستراتيجية مرتبطة بمستهدفات مرحلية إلى العام (2020م)، ومرحلة أولى من المبادرات التي بدأ إطلاقها عام (2016م)

لتحقيق تلك الأهداف والمستهدفات، على أن يتبعها مراحل تشمل جهات أخرى بشكل سنوي.

أعدت ميزانية عام 2017م في ضوء تطورات الوضع الاقتصادي المحلي والعالمية، بما في ذلك تقديرات أسعار البترول، بالإضافة إلى تقدير متطلبات الجهات الحكومية بصورة أكثر واقعية لتفادي الزيادة في الإنفاق الفعلي ولتحقيق انضباط مالي أعلى. كذلك اعتمدت مخصصات لمبادرات برنامج التحول الوطني مع عدم اعتماد مشاريع جديدة للجهات التابعة لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية خارج برنامج التحول الوطني، أما المشاريع الجديدة للجهات غير التابعة فقد قدرت بالحد الأدنى مع مراعاة الأوضاع الأمنية والعسكرية، وسيستمر مكتب ترشيد الانفاق التشغيلي والرأسمالي في مراجعة النفقات التشغيلية والرأسمالية مما يتوقع معه ارتفاع كفاءة الإنفاق في 2017م.

ويتوقع أن يرتفع إجمالي الإيرادات للسنة المالية القادمة لبلغ (692) مليار ريال (أي بنسبة 31 في المئة) مقارنة بما يتوقع تحقيقه هذا العام. وقد قدرت الإيرادات النفطية بـ (480) مليار ريال بزيادة عن العام الحالي 2016 بنسبة (46) في المئة، في حين قدرت الإيرادات غير النفطية بـ (212) مليار ريال بارتفاع (13) مليار ريال عن العام الحالي وبنسبة (6.5) في المئة.

مقارنة الإيرادات بين عام 2016م وعام 2017م

الإيرادات المقدره لعام 2017	الإيرادات المتوقعة حتى نهاية عام 2016	
212	199	الإيرادات غير النفطية
480	329	الإيرادات النفطية
692	528	الإجمالي

مليار ريال سعودي

قدرت ميزانية السنة المالية القادمة 1439/1438 (2017م) بـ (890) مليار ريال وهي أعلى بنسبة (8) في المئة من حجم الانفاق المتوقع للسنة المالية الحالية 1438/1437 (2016م) الذي بلغ (825) مليار ريال وقد أخذت الميزانية في الاعتبار مبادرات برنامج التحول الوطني 2020م

التي خصص لها في ميزانية العام 2017م مبلغ وقدره (42) مليار ريال، إضافة إلى المشاريع التي سبق اعتمادها من فوائض ميزانيات السنوات المالية السابقة واحتياجات للاقتصاد لتحفيز النمو وخاصة في القطاع الخاص.

ومن أسباب ارتفاع الإيرادات والمصروفات المقدرة تعديل أسعار الطاقة وما يتوقع من توجيهه لدعم الفئات المستحقة من المواطنين.

المصروفات المقدرة لميزانية السنة المالية 2017م (آلاف الريالات)	المنصرف لميزانية السنة المالية 2016م (آلاف الريالات)	المصروفات المعتمدة (بعد توزيع مخصص دعم الميزانية) لميزانية السنة المالية 2016م (آلاف الريالات)	القطاعات	
26,716,039	26,770,107	28,463,916	قطاع الإدارة العامة	1
190,854,490	205,096,320	179,098,762	القطاع العسكري	2
96,687,000	100,626,987	102,395,439	قطاع الأمن والمناطق الإدارية	3
47,942,215	24,960,543	34,686,603	قطاع الخدمات البلدية	4
200,329,066	205,826,142	207,144,501	قطاع التعليم	5
120,419,691	101,435,223	124,835,481	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	6
47,260,814	38,248,009	36,797,919	قطاع الموارد الاقتصادية	7
52,164,000	37,584,060	30,827,314	قطاع التجهيزات الأساسية والنقل	8
107,626,685	84,452,609	95,750,065	وحدة البرامج العامة	9
890,000,000	825,000,000	840,000,000	الإجمالي	

وقد تم التركيز على الإستثمارات ذات الأولوية التي تعزز التنمية الإقتصادية المستدامة وتعزز نمو القطاع الخاص.

إضافة إلى الالتزام بتطوير الإطار المتوسط للميزانية والعمل مع جميع الأجهزة الحكومية واللجان ذات العلاقة للوصول إلى التكامل المطلوب وتحقيق أهداف المملكة الإستراتيجية من خلال ميزانية عامة فاعلة تعكس الواقع والتطلعات.

ويتوقع أن يبلغ العجز (198) مليار ريال أي ما نسبته (7.7) في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وبانخفاض قدره (33) في المائة عن العجز في العام الحالي، وسوف يمّول جزئياً من خلال إصدار أدوات دين عام جديدة (وفقاً لإستراتيجية الدين العام)، بالإضافة إلى التحويل من الاحتياطي.

وفيما يلي استعراض لأبرز ما تضمنته الميزانية العامة للدولة من اعتمادات مخصصة للإنفاق على القطاعات الرئيسية:

١. قطاع الإدارة العامة:

بلغ ما تم تخصيصه لقطاع الإدارة العامة حوالي (27) مليار ريال، وتضمنت الميزانية مشاريع وبرامج جديدة للمبادرات يبلغ عددها (46) مبادرة بتكاليف إجمالية تبلغ (735) مليون ريال، لتنفيذ مبادرات برنامج التحول الوطني 2020م الخاصة بوزارات (العدل، الحج والعمرة، الخدمة المدنية) والتي تهدف لتطوير الأداء بتلك الوزارات والوصول إلى تحقيق الكفاءة والفاعلية في استخدام الموارد المتاحة للوصول لجودة المخرجات.

٢. القطاع العسكري:

بلغ ما تم تخصيصه للقطاع العسكري حوالي (191) مليار ريال، وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وزيادات لمشاريع قائمة لتوفير متطلبات الجهات العسكرية من التجهيزات والمعدات والتسليح والذخيرة ومتطلبات رفع القدرات العسكرية، كذلك المنشآت والإسكان.

٣. قطاع الأمن والمناطق الإدارية:

بلغ ما تم تخصيصه لقطاع الأمن والمناطق الإدارية حوالي (97) مليار ريال، وتضمنت ميزانية القطاع مشاريع جديدة أبرزها مشاريع لإنشاء قواعد بحرية لحرس الحدود، والمرحلة الثانية من شبكة الاتصال الأمني

الموحد (تترا)، واضافات لمشاريع قائمة حيث بلغ إجمالي التكاليف للمشاريع الجديدة والاضافات للمشاريع القائمة (12) مليار ريال لتوفير المتطلبات الأمنية من المنشآت والتجهيزات والمعدات والأسلحة والذخيرة منها مبلغ (8) مليار ريال لمشروع دعم الإمكانات الأمنية لوزارة الداخلية وقطاعاتها الأمنية، كما سيستمر الصرف من هذا المبلغ على المشاريع القائمة التي يتم تنفيذها حالياً، وأبرزها مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير المقرات الأمنية والذي تم اعتماده على خمس مراحل وبشتمل على إنشاء (1,350) مقر أمني جاري تنفيذها حالياً، ومشاريع لإنشاء خمس مجمعات سكنية تشتمل على (10,000) وحدة سكنية، ومدينتين طبيتين جاري تنفيذها حالياً بطاقة سريرية تبلغ (3,300) سرير، وكذلك (4) مباني للإصلاحات تم هذا العام انجاز (3) منها.

ع. قطاع الخدمات البلدية:

بلغ ما تم تخصيصه لقطاع الخدمات البلدية وتشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية والأمانات والبلديات حوالي (55) مليار ريال، منها أكثر من (7) مليار ريال ممولة من الإيرادات المباشرة للأمانات والبلديات، وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وإضافات لبعض المشاريع البلدية القائمة بلغت (1.047) مليار ريال تركزت في مشاريع التحول الوطني منها مبلغ (432) مليون ريال لمشروع (تطوير وتحسين أنظمة إدارة المشاريع) ومبلغ (362) مليون ريال لمشروع (تطوير أنظمة إدارة النفايات البلدية)، كما بلغت تكاليف المشاريع الجديدة (4) أربعة مليارات ريال لمشاريع التحول الوطني تركزت بمشاريع (تنمية الإيرادات وتحسين الأداء لتحقيق الاستدامة وتطوير القيادات، وتصريف مياه الأمطار والسيول، وإنشاء وتطوير شبكة الطرق الحضرية، وإنشاء وتطوير المباني والمرافق البلدية، وأنسنة المدن، وحصر الأراضي والوحدات العقارية).

ه. قطاع التعليم:

بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة حوالي (200) مليار ريال ، وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وإضافات للمشاريع القائمة للمجمعات التعليمية والمدارس لكافة المراحل التعليمية للبنين والبنات بمختلف مناطق المملكة والمعامل والمختبرات والبُنى التحتية للجامعات ومعاهد وكليات التدريب وتأهيل المرافق الحالية للمدارس والجامعات ومعاهد وكليات التدريب حيث بلغ إجمالي التكاليف المضافة للمشاريع الجديدة والقائمة بمبلغ (2.3) مليار ريال ، كما سيستمر الصرف من هذا المبلغ على المشاريع التي يتم تنفيذها حالياً بكافة مناطق المملكة وفقاً لما يلي:-

« سيستمر تنفيذ مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام «تطوير» البالغة تكاليفه (9) مليار ريال من خلال شركة «تطوير التعليم القابضة»، وقد صُرف من تلك التكاليف ما يقارب مبلغ (2.4) مليار ريال.

« تم خلال العام المالي 1438/1437 استلام عدد (411) أربع مئة وأحد عشر مدرسة جديدة بمختلف المناطق ويجري حالياً تنفيذ (1,376) ألف وثلاث مئة وستة وسبعين مجمع ومدرسة. كما تم معالجة عشر المشاريع الجاري تنفيذها.

« سيستمر العمل لاستكمال تأهيل كليات البنات في عدد من الجامعات بتكاليف تبلغ أكثر من (5) مليار ريال.

« سيواصل برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي مسيرته ولقد وصل عدد المُبتعثين من الطلبة والطالبات الدراسين في الخارج الذين تُشرف عليهم وزارة التعليم (العالي) ما يزيد عن (207,000) مئتين وسبعة آلاف طالب وطالبة مع مرافقيهم بنفقات سنوية تبلغ (16.5) مليار ريال، هذا عدا الموظفين المُبتعثين من الجهات الحكومية.

كما تضمنت الميزانية اعتماد عدد من المبادرات لبرامج ومشاريع التحول الوطني بمبلغ يزيد عن (6) مليار ريال لتحقيق الأهداف الوطنية لرؤية المملكة العربية السعودية 2030م.

٦. قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية:

بلغ ما تم تخصيصه لقطاع الصحة والتنمية الاجتماعية حوالي (120) مليار ريال ، وتضمنت الميزانية مبادرات جديدة واستكمال إنشاء وتجهيز مستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية بجميع مناطق المملكة، ويجري حالياً تنفيذ وتطوير (38) ثمانية وثلاثين مستشفى جديدةً بمناطق المملكة بطاقة سريرية تبلغ (9,100) تسعة آلاف ومئة سرير، بالإضافة إلى مدينتين طبيّتين ، بسعة سريرية إجمالية تبلغ (2,350) سرير، وتم خلال العام المالي الحالي 1438/1437 استلام (23) ثلاثة وعشرين مستشفىً جديدةً بمختلف مناطق المملكة بطاقة سريرية تبلغ (4,250) أربعة آلاف ومئتين وخمسين سرير، وفي مجال الخدمات الاجتماعية تضمنت الميزانية تطوير (9) مدن رياضية ضمن مبادرات الهيئة العامة للرياضة، ودعم إمكانات وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية ودعم برامج معالجة الفقر.

٧. قطاع الموارد الاقتصادية والبرامج العامة:

بلغ ما تم تخصيصه لقطاع الموارد الاقتصادية والبرامج العامة حوالي (155) مليار ريال، وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وزيادات لمشاريع قائمة تبلغ حوالي (51) مليار ريال، لاستكمال تنفيذ توسعة المسجد الحرام، ونزع الملكيات الضرورية لمحطات النقل واستكمال الدائري الأول حول توسعة المسجد الحرام.

كما تضمنت توفير مياه الشرب وتعزيز مصادر المياه، وتوفير خدمات الصرف الصحي، وإنشاء السدود وحفر الآبار وكشف ومعالجة تسربات المياه، واستبدال شبكات المياه والصرف الصحي، وترشيد استهلاك المياه والكهرباء، ودعم الطاقة المتجددة وإنشاء محطات تحلية جديدة منها محطة تعمل بالطاقة الشمسية، وتطوير وتحديث وتوسعة محطات التحلية القائمة، وإنشاء مرافق لصيد الأسماك، ومكافحة الأمراض والآفات الزراعية، والبنى التحتية للمدن الصناعية وصوامع ومطاحن جديدة وتوسعة القائم منها، وقد بلغ إجمالي أطوال شبكات مياه الشرب المنفذة (105,042) مئة وخمسة آلاف واثنين وأربعين كيلو متر منها (2,416) ألفين وأربع مئة وستة عشر كيلو متر تم استلامها خلال العام المالي 1437/1438 (2016م)، كما بلغ إجمالي أطوال شبكات الصرف الصحي المنفذة (37,941) سبعة وثلاثين ألف وتسع مئة وواحد وأربعين كيلو متر منها (2,048) ألفين وثمانية وأربعين كيلو متر تم استلامها خلال العام المالي 1437/1438 (2016م)، وتنفيذ عدد (6) سدود، وحفر عدد (62) بئر، وإنشاء عدد (7) محطات معالجة الصرف، وعدد (5) محطات تنقية، كما سيستمر الصرف من هذا المبلغ على المشاريع المعتمدة من الأعوام المالية السابقة في هذا القطاع. وتضمنت ميزانية قطاع الموارد الاقتصادية مشاريع وبرامج جديدة للمبادرات بتكلفة إجمالية تبلغ (11) مليار ريال.

٨. قطاع التجهيزات الأساسية والنقل:

بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التجهيزات الأساسية والنقل حوالي (52) مليار ريال، وتضمنت الميزانية مشاريع وبرامج جديدة للمبادرات (116) مبادرة بتكاليف إجمالية (16.6) مليار ريال، للطرق والموانئ والخطوط الحديدية والمطارات والخدمات البريدية ومدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين ورأس الخير للصناعات التعدينية، كما تم تنفيذ طرق رئيسية وثنوية وفرعية واستكملات للطرق القائمة يبلغ إجمالي أطوالها حوالي (500) خمس مئة كيلو متر، إضافة إلى ما يتم تنفيذه حالياً في كافة مناطق المملكة، ليبليغ إجمالي الطرق التي نفذت خلال خطة التنمية التاسعة والعاشر ما يقارب (65,000) خمسة وستين ألف كيلو متر، كما سيستمر الصرف من هذا المبلغ على المشاريع المعتمدة من الأعوام المالية السابقة في هذا القطاع

٩. مبادرات برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠

وقد خصص مبلغ (268) مليار ريال لتكاليف مبادرات برنامج التحول الوطني حتى عام 2020م. صرف منها مبلغ (9) مليار ريال في عام 2016م. كما تضمنت ميزانية هذا العام (2017م) مبلغ (42) مليار ريال.

ميزانية برنامج التحول الوطني 2020م	(مليار ريال)
2016م	9
2017م	42
2018م - 2020م	217
الإجمالي	268

التوجهات المالية والتوقعات:

نظرة عامة:

حققت المملكة خلال العقد الماضي وضعاً مالياً قوياً من خلال بناء الاحتياطيات في الفترة التي شهدت ارتفاعاً في أسعار النفط؛ لمواجهة تذبذبات الدورات الاقتصادية المحلية والعالمية، كذلك خفضت مستويات الدين العام لتوفير القدرة المستقبلية للاقتراض إذ بلغ الدين العام قرابة (44) مليار ريال أي ما يعادل (1.7) في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2014م.

ونظراً إلى تراجع أسعار النفط بادرت الحكومة إلى اتباع إجراءات فعالة لرفع كفاءة الانفاق وترشيده وضبط نسبة العجز إلى الناتج المحلي، وتمويل عجز الميزانية عن طريق إصدار أدوات دين محلية ودولية وقروض، بلغت (200.1) مليار ريال عام 2016م والسحب من الاحتياطي.

توجهات المالية العامة متوسطة الأجل:

تأثرت إيرادات المملكة (كغيرها من الدول المصدرة للنفط) بتقلبات أسعار النفط التي وصلت إلى ما دون 30 دولاراً أمريكياً، لذا تهدف توجهات المالية العامة على المدى المتوسط إلى تحقيق ميزانية متوازنة بحلول عام 2020م من خلال تعزيز الإيرادات غير النفطية ورفع كفاءة الانفاق والعمل على تحقيق الانضباط المالي.

وتتمثل الركيزة الأساسية لإدارة المالية العامة في توفير مزيد من الشفافية حول توجهات المالية العامة متوسطة الأجل لتحديد الإستراتيجية ومسار التعديلات على مدى السنوات الخمس المقبلة بهدف دعم النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي والحد من أثر تقلبات أسعار النفط في الميزانية العامة للدولة من خلال العمل على ما يلي:

1. تحقيق توازن المالية العامة:

تهدف رؤية المملكة 2030م إلى ضبط الإنفاق الحكومي ورفع كفاءته وتنمية إيرادات غير نفطية جديدة لتحقيق الاستقرار المالي وتنويع مصادر الدخل وتبني سياسات حازمة في ذلك مع التركيز على المشاريع النوعية ذات العائد المجدي وترتيبها بحسب الأولويات الإستراتيجية، ووضع آليات فاعلة للمتابعة ومراقبة الأداء. وما زالت الحكومة تستهدف تحقيق توازن في الميزانية في السنة المالية 2020م.

٣. إستراتيجية الدين العام متوسطة المدى:

ترتكز إستراتيجية الدين العام متوسطة المدى خلال السنوات الأربع القادمة على المرتكزات التالية:

1. سقف لمستوى الدين العام نسبته (30) في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2020م في ظل تحقيق معايير تصنيف أئتماني للمملكة AA2.
2. اقتراض أو إصدار دين عام بشكل سنوي خلال السنوات الأربع القادمة بحسب الحاجة إلى الاقتراض وفي حدود القدرة الاستيعابية للأسواق المحلية والعالمية.
3. النفاذ إلى الأسواق العالمية المختلفة والأدوات التمويلية المختلف وتنويع مصادر التمويل.
4. تنويع أدوات الدين المصدرة وإصدار الأدوات التي تتوافق مع احكام الشريعة كالصكوك داخل وخارج المملكة.
5. تنويع العملات المصدر بها الدين لتشمل غير الريال بحسب الحاجة وأوضاع الأسواق.

الإصلاحات المالية والهيكلية:

تحديث إصلاحات ذُكرت في بيان وزارة المالية ٢٠١٦م

بحسب التوجيهات السامية الكريمة بالبدء في إجراء إصلاحات اقتصادية وهيكلية شاملة للعمل على تقوية وضع المالية العامة وتعزيز استدامتها ومواصلة اعتماد المشاريع التنموية والخدمية الضرورية للنمو الاقتصادي، تم العمل على عدد من الإصلاحات المعلنة في بيان وزارة المالية للسنة الماضية. وفيما يلي آخر التطورات على في هذه الإصلاحات:

أ. «إنشاء وحدة للمالية العامة في وزارة المالية وتكليفها بالعمل على تحديد سقف للميزانية العامة من خلال وضعها في إطار متوسط المدى (ثلاث سنوات) والتأكد من الالتزام بهذا السقف»

« بناءً على الأمر السامي رقم 45438 وتاريخ 1437/9/19، أنشئت الوحدة وُحِّدَت مهامها وفق المعايير الدولية؛ بهدف تطوير الإطار المتوسط الأجل والقيام بالدراسات وتحليل جوانب الميزانية وقراراتها؛ يمكن تقييم آثارها واقتراح السياسات المناسبة لتحقيق الأهداف المالية، ومن مهام الوحدة:

1. اقتراح سقف النفقات والإيرادات والاحتياجات التمويلية على المدى المتوسط مع الأخذ في الاعتبار الإستراتيجية العامة التي تصاغ على مستوى الحكومة.
2. العمل على بناء نموذج كمي للاقتصاد الكلي للمملكة.
3. الإشراف على إنشاء قاعدة بيانات متوافقة مع تصنيف دليل الإحصاءات الحكومية
4. إعداد التقارير الشهرية والربعية والدراسات والأبحاث للمساعدة على اتخاذ القرار وصناعته.
5. تقديم التنبؤات والتوقعات لمؤشرات الاقتصاد الكلي على المدى متوسط الأجل.
6. تحليل الفروقات بين التوقعات والنتائج الفعلية للميزانية وآثارها في توازن الميزانية، واقتراح الإجراءات اللازمة لتصحيح هذه الانحرافات.

7. مساعدة الوزارة على صياغة السياسة المالية والاقتصادية، وكذلك دعم الوزارة في متابعة تنفيذ السياسة المالية مع تعزيز القاعدة التحليلية للإصلاح المالي.

ب. «مراجعة وتطوير سياسات وإجراءات إعداد الميزانية العامة للدولة وتنفيذها، والبدء بالتنفيذ خلال العام المالي 1437 / 1438 (2016) وتطبيق معايير الإفصاح والتخطيط للميزانية وفق أفضل الممارسات الدولية.»

« بدأ تنفيذ مشروع تطوير وكالة الوزارة لشؤون الميزانية والتنظيم وتطبيق معايير الإفصاح والتخطيط للميزانية وفق أفضل الممارسات الدولية، وقد تم البدء جزئياً بتطبيقها في إعداد ميزانية السنة المالية 1439/1438 (2017م). ويمثل إعلان الميزانية للعام المالي 1438/1439 بما يحتويه من إفصاح وشفافية، خطوة أولى ومهمة نحو تحقيق هذا الهدف، ورفع تصنيف المملكة في مؤشر الميزانية المفتوحة.

ج. «رفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي، من ذلك مراجعة المشاريع الحكومية ونطاقها وأولوياتها لتراعي جودة وكفاءة التنفيذ من جهة، وتتوافق مع الأولويات والتوجهات والاحتياجات التنموية والمتطلبات المالية والتمويلية من جهة أخرى. وعمل البرنامج الوطني لدعم إدارة المشروعات في الجهات العامة (الذي صدر بتأسيسه قرار مجلس الوزراء مؤخراً) مع كافة الجهات والأطراف المعنية على تحقيق هذا الأمر. حيث بدأ العمل من العام المالي 1437/1438 (2016م). و

د. رفع كفاءة الإنفاق التشغيلي للدولة ويتضمن ترشيد نفقات الأجهزة الحكومية وتوظيف الاستخدام الأمثل للتقنية في تقديم الخدمات الحكومية، وتطوير وتفعيل آليات الرقابة»

« أسس مكتب ترشيد الإنفاق التشغيلي والرأسمالي لرفع كفاءة الإنفاق الحكومي والنظر في فرص تحقيق الاستدامة، وقد عمل المكتب على مراجعة المشاريع التي حُدِّت مسبقاً للوزارات الخمس الأعلى إنفاقاً في المملكة. وقد حُدِّت هذه المشاريع بأنها ذات العائد الاقتصادي الأقل مقارنة مع تكلفتها إذ وفرت هذه المراجعة ما يقارب 80 مليار ريال في التكاليف، وسيستمر إطلاق المزيد من المبادرات التي تركز على رفع كفاءة مشاريع التنمية التشغيلية والرأسمالية.

هـ. «الانتهاء من تحديث نظام المنافسات والمشتريات الحكومية ليراعي أفضل الممارسات الدولية.»

« حُوّل نظام المنافسات والمشتريات إلى مبادرة ضمن مبادرات وزارة المالية في برنامج التحول الوطني 2020م، وتعمل الوزارة على وضع خطة تفصيلية ببرنامج زمني لتحقيق أهداف هذه المبادرة، ويتوقع إنجازها عام 2017م.

و. «تحسين منهج وآليات إدارة أصول الدولة.»

« يجري العمل على حصر هذه الأصول (ومنها الأراضي والعقارات) وتقييمها، وما يتطلبه ذلك من حساب للاستهلاك السنوي وأثره في المركز المالي للدولة، كذلك يجري العمل على التحول من النظام المحاسبي المطبق حالياً (الأساس النقدي) إلى (أساس الاستحقاق) لأهمية ذلك لإيضاح المركز المالي بدقة، ومن المتوقع الانتهاء من هذه المبادرة خلال العام 2020م.

ز. «تطوير أهداف وأدوات السياسة المالية بما في ذلك تحديد قواعد تتسق مع معايير الشفافية والرقابة والحكومة، وتراعي الأهداف والتوجهات الاقتصادية والتنموية على المدى القصير والمتوسط والبعيد.»

« تهدف رؤية المملكة 2030م في أحد أهم محاورها إلى التحقق من وجود أدوات مناسبة لتحقيق التوازن المالي وتحديداً توازن المالية العامة، وسيصاحب ذلك مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى نشر تحديثات دورية عن الموازنة، ومدى تحقيقها للأهداف الميزانية وطريقة إدارتها ومتابعتها. كذلك تشمل أدوات إدارة الدين وارتباطه بدعم الميزانية إلى جانب نشر تحديثات دورية عن أداء الميزانية ومدى تحقيقها للأهداف.

ح. «إتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات الجادة الرامية إلى تحقيق إصلاحات هيكلية واسعة في الاقتصاد الوطني وتقليل إعماده على البترول، وتتضمن هذه الإجراءات التي سيتم تنفيذها خلال الأعوام الخمسة القادمة - إبتداءً من العام المالي 1437/1438 طرح مجموعة من القطاعات والنشاطات الاقتصادية للخصخصة، وتذليل العقبات التشريعية والتنظيمية والبيروقراطية أمام القطاع الخاص، وإصلاح وتطوير الأداء الحكومي، وتحسين مستويات الشفافية والمحاسبة، وتعزيز بيئة الاستثمار بما يساهم في إيجاد فرص عمل جديدة في القطاع الخاص ويوفر فرصاً للشراكة بين القطاعات المختلفة:

العامة، والخاصة، وغير الربحية، ورفع القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني وتكامله مع الاقتصاد العالمي.»

« في إطار سعي المملكة لتنويع مصادر الإيرادات، أنشئت وحدة مختصة بتنمية الإيرادات غير النفطية تحت مظلة مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، وتتلقى مهامها في مراجعة جميع العناصر الحالية للإيرادات غير النفطية من الجهات الإيرادية الحكومية وشبه الحكومية، والمساهمة في تنمية تلك الإيرادات من خلال تحسين آليات التنفيذ وأدوات التطبيق ورفع معدلات التحصيل وإضافة عناصر جديدة من الإيرادات بالتنسيق مع تلك الجهات، وبناء العلاقات التشاركية فيما بينها، ومتابعة صدور التشريعات والأدوات النظامية اللازمة، وتذليل العقبات التي تواجهها، ودراسة الفرص الحالية لتحسين عوائدها والفرص الجديدة من خلال دراسة جدواها، وإجراء البحوث والمسوح الميدانية اللازمة بما يحقق الاستدامة المالية والتنوع في مصادر الدخل تحقيقاً لرؤية المملكة 2030م.

« كذلك أنشئ المركز الوطني للتخصيص الذي يرتبط بوزارة الاقتصاد والتخطيط، وهو يعنى بوضع ومتابعة وتحديد السياسات والإستراتيجيات والبرامج واللوائح التنفيذية والخطط والأدوات والأطر التنظيمية التي تحقق الأهداف ذات الصلة بمشاريع التخصيص ومشاريع ذات العلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص، وتقييم استعداد وجاهزية الاقتصاد الكلي لبرامج التخصيص، والمبادرات والمشاريع ذات العلاقة بمشاريع مشاركة القطاعين الحكومي والخاص، وإدارة المخاطر والإسهام في تدريب وتأهيل الكوادر في مجال التخصيص. وحدد المركز جهات وأنشطة للتخصيص في عام 2017م في قطاعات مختلفة كالمرافق العامة والرياضة والصحة والتعليم والنقل ومطاحن الدقيق وخدمات البلديات. وقد تم من خلال 17 جهة حكومية تحديد 85 فرصة ومشروعاً ذا علاقة بالمشاركة بين القطاعين الحكومي والخاص.

ط. «إعطاء الأولوية للاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية التي تخدم المواطن بشكل مباشر كقطاعات التعليم، والصحة، والخدمات الأمنية والاجتماعية والبلدية، والمياه والصرف الصحي والكهرباء، والطرق، والتعاملات الإلكترونية، ودعم البحث العلمي، وكل ما يكفل تحسين نمط الحياة اليومية للمواطن.»

« استمرت الميزانية بإعطاء الأولوية لهذه القطاعات ذات الأثر المباشر في رفاهية المواطن، إذ بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة نحو (200) مليار ريال، ولقطاع الصحة والتنمية الاجتماعية نحو (122) مليار ريال، ولقطاع الموارد الاقتصادية والبرامج العامة نحو (153) مليار ريال. إضافة إلى ذلك، أطلق عدد من المبادرات في إطار برنامج التحول الوطني، منها:

مبادرة مركز الخدمة الشاملة الموحدة لدى وزارة التجارة والاستثمار، النفاذ الإلكتروني الموحد (بوابة سعودي) في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، برنامج الضمان الصحي وشراء الخدمات الصحية في وزارة الصحة، إنشاء مراكز الخدمة الشاملة لدى وزارة العدل، تنظيم سوق الياجار والقرض المعجل في وزارة الإسكان.

ي. «مراجعة وتقييم الدعم الحكومي، ويشمل ذلك تعديل منظومة دعم المنتجات البترولية والمياه والكهرباء وإعادة تسعيرها يراعى فيه التدرج في التنفيذ خلال الخمسة أعوام القادمة، بهدف تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة والمحافظة على الموارد الطبيعية ووقف الهدر والاستخدام غير الرشيد، والتقليل من الآثار السلبية على المواطنين متوسطي ومحدودي الدخل، وتنافسية قطاع الأعمال.»

« عُدلت منظومة دعم المنتجات النفطية والمياه والكهرباء وأعيد تسعيرها في عام 2016م، وأقرّ البرنامج الوطني لتعظيم منافع الحوافز الحكومية من قطاعي الطاقة والمياه الذي يهدف الى وضع خطة تعديل الأسعار لجميع منتجات الطاقة يراعى فيها التدرج في التنفيذ. وأنشئت شركة وطنية لخدمات كفاءة الطاقة (مملوكة من قبل صندوق الاستثمارات العامة) ستقدم خدمات التدقيق وادارة والتنفيذ والإشراف على المشاريع والإجراءات اللازمة لرفع كفاءة الطاقة في القطاع الخاص والعام، مما يساهم في خفض الأنفاق الحكومي في استهلاك الكهرباء وترشيد الاستثمارات الرأسمالية في مشاريع التوسع لإنتاج وتوليد ونقل وتوزيع الكهرباء. وسيتم إطلاق برنامج تحقيق التوازن المالي الذي يشمل الغاء الدعم الحكومي عن منتجات الطاقة تدريجياً مع توفير دعم نقدي مباشر للمواطنين المستحقين للدعم.

ك. «مراجعة مستويات الرسوم والغرامات الحالية، واستحداث رسوم جديدة، واستكمال الترتيبات اللازمة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة التي أقرها المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته السادسة والثلاثين التي عقدت في الرياض في شهر صفر 1437هـ، بالإضافة إلى تطبيق رسوم إضافية على المشروعات الغازية والسلع الضارة كالتبغ ونحوها.»

« صدر الأمر السامي الكريم رقم 1691 وتاريخ - 1438/1/9 بالموافقة على تفويض لجنة التعاون المالي والاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية لتطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5 في المئة بدءاً من السنة المالية 2018م وسبق أن وافقت دول المجلس

على تطبيق ضريبة السلع الانتقائية على التبغ والمشروبات الغازية والطاقة خلال السنة المالية الحالية 2017م.

« كذلك صدرت الأوامر الملكية رقم م/71 ورقم م/70 ورقم م/68 وتاريخ 1437//6هـ باعتماد الرسوم البلدية والقروية، وتطبيق مخالفات السلامة المرورية والمقابل المالي للتأشيرات.

ل. «تطوير وحدة إدارة الدين العام في وزارة المالية التي تعنى بتطوير استراتيجية الدين العام ومصادر وسبل تمويله لتعزيز قدرة المملكة على الاقتراض محلياً ودولياً، بما يساهم في تعميق سوق الحوك والسندات المحلية.»

« أسس مكتب لإدارة الدين العام وجميع العمليات المتعلقة به، وتنفيذ قرارات إصدار أدوات الدين والاقتراض بمختلف أنواعه داخل وخارج المملكة بالإضافة إلى اقتراح الأطر القانونية والحوكمة وإدارة المخاطر الخاصة بإدارة الدين العام، وتطوير إستراتيجية الدين العام على المدى المتوسط والطويل. وبدأ المكتب بأعمال التنسيق مع كل من هيئة السوق المالية و(تداول) ومؤسسة النقد العربي السعودي لإدراج أدوات الدين الحكومية في نظام تداول. وإضافةً إلى ما تم اقتراضه محلياً عبر إصدار السندات والمرابحات المحلية التي بلغ مجموع مبالغها 97 مليار ريال، وما تم اقتراضه عبر قرض دولي مجمع من المؤسسات الاستثمارية الدولية بمبلغ 10 مليارات دولار أمريكي (37.5 مليار ريال)، فإن من أهم إنجازات المكتب في السنة المالية الحالية 1438/1437 (2016م) إنجاز أول إصدار لسندات دولية للمملكة مقومة بالدولار الأمريكي في الأسواق العالمية بمبلغ مقداره 17.5 مليار دولار أمريكي (65.6 مليار ريال سعودي). ويُعدّ هذا الإصدار أكبر إصدار لسندات سيادية مجمعة مقومة بالدولار الأمريكي من ضمنها أكبر طرح لشريحة 30 سنة من الأسواق الناشئة.

« ونتيجة لذلك، فقد حصلت المملكة العربية السعودية على جائزة تومسون رويترز العالمية (International Financing Review) لأفضل مصدر سندات لعام 2016م، وجائزة مصدر سندات العام من الفئة السيادية، مما يعكس ثقة المستثمرين العالميين والأسواق العالمي بالسندات السعودية والاقتصاد السعودي، والخطوات والإجراءات التي تتخذها حكومة المملكة من أجل تطوير قاعدة الاقتصاد وتنويعه على المدى المتوسط والبعيد.

م. «تحسين مستوى التواصل والتنسيق بين كافة الجهات والأطراف المعنية بتنفيذ الإصلاحات المالية، وتوحيد التوجهات والرؤى وفق مبدأ الشفافية والمحاسبة.»
يضطلع مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية واللجنة المالية بدور التنسيق بين الجهات المعنية فيما يتعلق بالإصلاحات المالية.

أُدْرَج التحوّل إلى المعايير المحاسبية التي تعتمد على مبدأ الاستحقاق وتطبيق ذلك في جميع الجهات الحكومية في إطار مبادرة بناء المركز المالي للدولة، إحدى مبادرات وزارة المالية في برنامج التحوّل الوطني 2020م. وستُعدّ خطة لتطبيق نظام الاستحقاق بحيث يتم إكمال التحوّل خلال أو قبل العام 2020م.

إصلاحات هيكلية او إدارية جديدة للسنة المالية القادمة ٢٠١٧م

تعمل وزارة المالية وبالتعاون مع الجهات الحكومية والوزارات الأخرى ذات الصلة وشركائها في عملية التحول، على تطوير أعمالها وإجراءاتها والتي من أهمها:

أ. برنامج تحقيق التوازن المالي هو أحد البرامج الأساسية لتحقيق رؤية المملكة 2030م. يهدف هذا البرنامج إلى إعادة هيكلة الوضع المالي وتقويته واستهداف تحقيق التوازن المالي من خلال الاستمرار في المراجعة الشاملة للإيرادات، والنفقات، والمشاريع المختلفة، وآلية ومعايير اعتمادها. ومن أبرز مكونات هذا البرنامج:

1. رفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي.
2. تنمية الإيرادات غير النفطية.
3. رفع كفاءة الدعم الحكومي بما في ذلك توجيه الدعم إلى الفئات المستحقة له.
4. دعم النمو الاقتصادي وتحفيز القطاع الخاص.
5. دعم القطاع الصناعي.

ب. الاستمرار في تحسين إجراءات إعداد الميزانية والتخطيط المالي بتطبيق أفضل الممارسات العالمية بالتنسيق مع الجهات المعنية. وسوف تحدّد خارطة طريق للانتقال من العملية الحالية إلى العملية التي تطبق أفضل الممارسات. وستُعَدّ الخطط والنماذج لتسهيل إجراء عملية وضع ميزانية عام 2018.

ج. تطوير رؤية شفافة لنهج إدارة التدفقات النقدية على المدى القصير والمتوسط بالتنسيق مع الجهات الحكومية والأخرى ذات العلاقة مثل المؤسسة العامة للتقاعد، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، صندوق الاستثمارات العامة، والوزارات الأعلى من حيث النفقات الرأسمالية، إلخ.

د. ربط المصاريف والنفقات بالمخرجات لتعزيز الكفاءة والترشيد، ووضع آلية لأعداد ومراجعة التقارير الدورية.

هـ. العمل على آلية «التسريع» لمبادرات برنامج التحول الوطني التي يمكن تطبيقها بالسرعة والتسارع المطلوبين.

و. إعداد إطار النفقات متوسط المدى (3) (MTEF-5 سنوات) بالتنسيق مع الجهات الحكومية وتحديد الأدوار المنوطة بها. وسوف تطوّر خارطة طريق للتحول الكامل إلى إطار النفقات متوسط المدى.

ز. وضع إستراتيجية شاملة للبيانات لدى وزارة المالية، وتهدف هذه الإستراتيجية إلى بناء رؤية شاملة وبنية متكاملة لتلك البيانات، والتنسيق مع الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى لتكامل بياناتها مع بيانات الوزارة، وتطوير قدرات الوزارة ومواردها في إدارة البيانات والمحتوى وذكاء الأعمال، وتداول هذه البيانات مع الأجهزة الحكومية رقمياً، وستنفذ هذه الإستراتيجية وفق برنامج زمني مع الحكومة وأمن البيانات.

